

## التقرير العام المقدم من الأمانة العامة للمؤتمر العام الخامس للاتحاد

### العام للمرأة الفلسطينية

رام الله - فلسطين

22-24 أيار 2009

شهدت السنوات التي أعقبت انعقاد المؤتمر الرابع للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1985 مراحل مفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية وقواها المنظمة، فصائل منظمة التحرير والاتحادات الشعبية التي شكلت على امتداد عمر الثورة الفلسطينية المعاصرة حاضنة موحدة للشعب الفلسطيني بقطاعاته وقواه الاجتماعية المختلفة داخل الوطن وفي الشتات، وعلى أساس برنامج واضح مباشر، حق العودة إلى وطنهم وديارهم، وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

### انتفاضة الاستقلال الوطني وإعلان الاستقلال

فتحت الانتفاضة الباسلة التي استمرت ما يقرب السبع سنوات 1987-1994 وإعلان الاستقلال بعد عام من اندلاعها عام 1988 عهدا جديدا في حياة الثورة والشعب حيث بدأت تنضج شروط تحول البرنامج الوطني الفلسطيني إلى مرحلة التطبيق على الأرض. وذلك بعد أن بلغت حدة التناقض مداه في الصراع بين المشروعين، الاحتلال الصهيوني والتحرر الفلسطيني، في نفس الوقت الذي كانت تتفانى فيه المقاومة المنظمة بكل أشكالها الشعبية والمسلحة داخل الوطن وفي الشتات في مواجهة السياسات الإسرائيلية العدوانية المتواصلة، لعل ابرز السمات التي تراكمت مع انتفاضة عام 1978 في الضفة الغربية وقطاع غزة هي توحيد الحركة الجماهيرية وشموليتها وتوسع أساليب مقاومتها على أساس برنامج وطني واضح، وهو المطالبة بتجسيد الهوية الوطنية وإقامة الدولة الفلسطينية في مواجهة مشاريع مصادرة الهوية والأرض وكل سياسات الاقتلاع والتهجير.

كان للمرأة الفلسطينية دور بارز فرض حضوره بقوة على جميع المستويات والقطاعات الاجتماعية وفي أشكال التنظيم الشعبي التي شكلت آليات ناجحة في مواجهة الاحتلال.

ولم تكن الظاهرة التي اقر بها العالم، مصادفة تاريخية بل جاءت نتيجة النضالات المتواصلة والمنظمة للمرأة الفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني منذ أوائل العشرينات من القرن الماضي، وقد تمثلت ابرز محطاتها التاريخية في توحيد جميع مكوناتها وعقد المؤتمر الأول للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965 الذي عقد في القدس، واعتمد برنامجا سياسيا واجتماعيا للمرأة الفلسطينية داخل الوطن وفي مواقع الشتات، باعتباره ممثلا لها وقاعدة من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية .

في سياق الانتفاضة الأولى عام 1987، نهضت أوضاع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وقدمت الأمانة العامة للاتحاد -المنتخبة من المؤتمر الرابع - والتي كانت جميعها خارج الوطن- وكذلك فروع الاتحاد في الخارج- إسناداً كبيراً للانتفاضة على الصعيدين السياسي والمادي ، وقد شمل ذلك كل المحافل العربية والدولية، كما أسهمت مفاعيل الانتفاضة في النهوض بأوضاع الحركة الجماهيرية الفلسطينية ورد الاعتبار لها، بعد أن فقدت غطاءها بخروج منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها من لبنان عام 1982، وعكس هذا الوضع نفسه على أوضاع الاتحاد بفروعه المختلفة في البلدان العربية في ظل أجواء ايجابية مواتية على الصعيد الرسمي وتأييد شامل للانتفاضة وأهدافها على المستوى الشعبي العربي .

منذ عام 1990 وقعت تطورات دراماتيكية على الصعيدين العربي والدولي كان لها تأثير بالغ في مجرى التحولات في التاريخ الوطني الفلسطيني، وقد بدأت هذه التطورات بالتدخل العسكري العراقي واحتلال الكويت، ثم العدوان الأمريكي على العراق وما شكله هذا العدوان المبكر من نذر لتغيير موازين القوى العربية والدولية لغير صالح المشروع الوطني الفلسطيني والقومي العربي، هذا إضافة للتغيرات المباشرة التي مست أوضاع التجمعات الفلسطينية في دول الخليج العربي وتحديدا في الكويت وفيما بعد العراق والتي انعكست على أوضاع فروع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية حيث توقف العمل بفروعنا في الكويت والإمارات وقطر .

ما وقع في الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية عموما افقد الثورة الفلسطينية زهيرها الدولي، وأوقع العالم في شرك سياسات القطب الواحد ممثلا بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، التي انتهجت سياسة مؤيدة للسياسات العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، كما شهدنا في الفترة ما بين عام 1990 وعام 2003 ، أسوأ حصار في التاريخ الحديث لبلد عربي قوي "العراق " لطالما كان سندا للحركة الوطنية الفلسطينية.

وبدأت مرحلة سياسية جديدة على الصعيدين الفلسطيني والدولي، عندما بدأت محادثات مدريد في ظل ظروف تميزت بتراجع الأوضاع الدولية والعربية، وارتفاع حدة التهديدات الأمريكية والغربية تمثلت بحصار أكثر من بلد عربي، وفرض شروط محددة لما سمي بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعيدا عن قرارات الشرعية الدولية ووفق الرؤيا الأمريكية .

أنتجت محادثات مدريد والظروف الدولية والعربية المستجدة اتفاق اوسلو عام 1993 الذي احدث خلاقات كبيرة في الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الجماهيرية عموما. اتخذ الاتحاد موقفا محددا حيال الاتفاق في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، عندما أعلنت الأمانة العامة للاتحاد تحفظها على الاتفاق وقد شكل هذا الموقف عاملا رئيسيا في الحفاظ على وحدة الاتحاد بصيغته الائتلافية القائمة في جميع هياكله .

كان من الطبيعي أن تنتقل قيادة الاتحاد إلى الوطن بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لأول مرة، وان يعمل بصورة علنية ومشروعة بعد سنوات من العمل بمسميات مختلفة منذ الاحتلال عام 1967، في ظل وجود قوانين السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشرعت الأمانة العامة بالتعاون مع الهيئات الإدارية للاتحاد في الضفة وغزة في بناء قاعدة جماهيرية نسائية منظمة للاتحاد، وفي صياغة علاقات مباشرة مع المراكز والمؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني القديمة والحديثة منها .

كانت الحركة النسوية الفلسطينية منذ بداية التسعينات، تشهد تحولات ومراجعات وعمليات تقييم واسعة جاءت جميعها في سياق التطورات الكبيرة التي شهدتها المجتمع الفلسطيني ومؤسساته المدنية أثناء الانتفاضة وما بعدها، فقد انتقلت قطاعات نسوية واسعة لتشكيل مؤسسات ذات بعد سياسي وديمقراطي بدلا من العمل في مؤسسات ذات طابع خيري، وبرزت المؤسسات النسوية

ذات الطابع التخصصي الذي تكامل خطابها مع الخطاب النسوي الدولي الجديد، ودخلت عوامل التمويل الأجنبية للمشاريع المحلية عنصرا رئيسيا في برامج عمل المنظمات الفلسطينية. وبدأت تتبلور ظاهرة التحول نحو المأسسة في الحركة النسوية الفلسطينية، واتجه جزء من الخطاب نحو القضايا الاجتماعية المحددة الخاصة بالمرأة الفلسطينية. لقد خاض الاتحاد حوارات واسعة حول ضرورة تطور البرامج وتملكه لمحوري العمل الوطني والاجتماعي، وضرورة الجمع بينهما بصورة متوازنة، وذلك بعد سنوات طويلة كان التركيز قائما على الانخراط في العمل الوطني والسياسي، نظرا لخصوصية الوضع الفلسطيني، والارتباط العميق بين الأوضاع الاجتماعية والقانونية الخاصة بالمرأة والأسرة الفلسطينية وبين الوضع السياسي العام .

وفي هذا السياق، ركزت قيادة الاتحاد اهتمامها في صياغة وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية في تونس عام 1993 والتي باركها الرئيس الشهيد أبو عمار .

إن الربط بين الوطني والاجتماعي ليس قضية نظرية، بل تقع ضرورتها في صميم الحياة اليومية للمجتمع الفلسطيني على ارض الوطن وفي التجمعات الفلسطينية في الشتات، ولا يجب ان يعطى اي من المحورين اولوية على حساب المحور الآخر، هذا اضافة الى البعد الديمقراطي الذي يجب ان يكون له حيز هام في برنامج الاتحاد وخطابه المباشر للنساء ، على اساس الربط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، واضفاء ثقافة الحوار واحترام التعددية والرأي الآخر وجماعية القرار، اضافة الى اهمية الوحدة الداخلية على اساس برنامج واضح، والعمل على مراجعة وتقييم الانجازات وتطوير البرامج بما يتناسب وحركة الواقع وديناميكية المجتمع نفسه.

السنوات التي اعقبت عام 1993 وحتى بداية الانتفاضة الثانية عام 2000 ، شهدت تحولات واسعة في الاوضاع السياسية والاجتماعية الفلسطينية عكست نفسها على دور الاتحاد وبرامج عمله داخل الوطن وخارجه. وان كانت هذه الانعطافة الكبيرة قد تسببت في ارباك عمل الاتحاد وتحديددا فيما يتعلق بالخلل الذي وقع في انتظام اجتماعات قيادته ممثلا بالمجلس الإداري والأمانة العامة اضافة الى ارتباك صلته مع الفروع الخارجية، الا انه تمكن في ذات الوقت من الحفاظ على دوره في اعادة بناء هياكل الاتحاد داخل الوطن، وتمكن من صياغة علاقاته مع

المؤسسات القائمة وتلبية الادوار المطلوبة منه عربيا ودوليا، وتحديدًا مع الاتحاد النسائي العربي العام والاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي .

الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الثانية عام 2000 ، اندلعت في وجه الاحتلال الاسرائيلي بسبب التنكر الدولي المتواصل للاستحقاقات الوطنية الفلسطينية، وادارة الظهر لتلبية الالتزامات التي تعهدت بها في اتفاق اوسلو، وعلى رأسها اعلان الدولة الفلسطينية عام 1999 على الارض، وذلك بعد مرور خمس سنوات وفقا لما جاء في اتفاق اوسلو، فقد مورست ضغوط دولية هائلة وتهديدات اسرائيلية لمنع اعلان الدولة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية. ثم كانت مباحثات كامب ديفيد الثانية، التي رفض فيها القائد الراحل ياسر عرفات والوفد الفلسطيني تقديم تنازلات تشمل القدس واللجئين، وبدأ الحصار على الشعب، حيث تردت الاوضاع المعيشية لغالبية السكان في المناطق التي تسيطر عليها السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتواصلت عمليات نهب الارض والاستيطان والحصار واقامة الحواجز بدءاً من بناء جدار الفصل العنصري عام 2002 .

وكان الرد الاسرائيلي على المبادرة العربية التي قدمت في مؤتمر قمة بيروت عام 2002 ، قيام اسرائيل بإعادة احتلال مناطق السلطة في الضفة ومحاصرة الرئيس ياسر عرفات، ولقد شهد العالم حجم التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني والمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد ارتكبت اسرائيل الجرائم والمجازر التي تمت باحدث الاسلحة واشدها فتكا.

ومارست المرأة الفلسطينية دورا فاعلا ومؤثرا في الانتفاضة الثانية على جميع المستويات، ولكنه من جانب آخر كان مختلفا عن طبيعة دورها في الانتفاضة الاولى، ولا بد من الاشارة هنا الى الدور البارز لفروع الاتحاد خارج الوطن في دعم الانتفاضتين على الاصعدة الاعلامية والسياسية والمالية.

واثناء تنفيذ ما سمي بعملية "السور الواقي" ضد الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية عام 2002، قامت اسرائيل باجتياح المدن وتدمير البنية التحتية وتقطيع اوصال الاراضي الفلسطينية بالحواجز العسكرية واتباع سياسة الاغلاق والحصار والتجويع والاعتقالات والاعتقال. كما شغل رحيل الشهيد الرئيس ابو عمار في نوفمبر 2004 مفصلا هاما في الحياة السياسية الفلسطينية،

حيث وقعت انتخابات الرئاسة، وتم اجراء انتخابات المجلس التشريعي على قاعدة المناصفة بين التمثيل النسبي والدوائر، وأفرزت الانتخابات التشريعية أغلبية في مقاعد التشريعي لحركة حماس وقامت بتشكيل الحكومة العاشرة. التطورات الفلسطينية التي تلت الانتخابات التشريعية احدثت خلا كبيرا في الحياة السياسية الفلسطينية، الأمر الذي أدى الى وقوع الانقسامات الداخلية عل نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ الوطني الفلسطيني. وبالرغم من وثيقة اعلان القاهرة في آذار 2005 ، وصدور وثيقة الوفاق الوطني في حزيران 2006 عن الحركة الاسيرة، والتي تبنتها جميع القوى والفصائل الفلسطينية والاتحاد العام للمرأة، فان حالة الانقسام تفاقمت الى ان وصلت اوجها في حزيران 2007 ، تمثلت بسيطرة حركة حماس بقوة السلاح على قطاع غزة، وانقلابها على الشرعية وتكريس حالة الانفصال بين الضفة وغزة .

ان الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي شكل جزءا هاما من مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية والشعبية في م.ت.ف، يدرك المخاطر الكبيرة على المشروع الوطني الفلسطيني المتولد من حالة الانقسام، وقد عمل بجهد دؤوب ومتواصل من اجل انهاءها، والقيام بترتيب البيت الفلسطيني من خلال حوار وطني شامل. وقد تقدم الاتحاد بمبادرة سياسية للمجلس المركزي المنعقد في آب 2007 ، لاستعادة الوحدة الوطنية، وهي السلاح الاقوى في مواجهة اسرائيل التوسعية الاستيطانية، والرامية الى فرض حل اسرائيلي بدعم مباشر من الادارة الامريكية بعيدا عن قرارات الشرعية الدولية، وتستمر الحكومة الاسرائيلية بمخططاتها في عمليات تهويد القدس، وفي احكام سيطرتها على منطقة الغور وتوسيع المستوطنات الكبرى والسيطرة على المياه والحدود، وتعمل على تكريس حالة الانفصال بين الضفة وغزة والتتكرر لحقوق اللاجئين في العودة الى ديارهم. ان استعادة الوحدة الوطنية على قاعدة حماية المشروع الوطني، واعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بمجمله على قاعدة الانتخابات الديمقراطية وفق التمثيل النسبي الكامل لكل المؤسسات الجماهيرية الشعبية والتمثيلية السياسية، هو شرط ضروري لتحقيق المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

### ايرز الانجازات :

### اولا : على الصعيد التنظيمي :

- شكلت عودة الأمانة العامة للاتحاد وكوادر كثيرة من عضوات المجلس الإداري والهيئات الإدارية في فروع الخارج إلى أرض الوطن تطوراً نوعياً في مسار عمل الاتحاد، فقد بدأت في التفاعل مباشرة مع الهيئة الإدارية في الوطن والتي قادت بجدارة عمل الاتحاد في الضفة وغزة برئاسة المرحومة المناضلة سميحة خليل، ثم برئاسة الأخت المناضلة ريم التريزي، وقد أتاحت هذه العودة المجال لتكامل تجربة الاتحاد الغنية في فروع الخارج، مع التجربة المتميزة للاتحاد بكوناته في الوطن. وقد جرى حوار غني ومثمر على قاعدة الشراكة في جميع المجالات مما رسخ وحدة الاتحاد، وهذا ما نفخر به ونتميز به عن أي إطار آخر، وما عززه هو درجة الوعي والنضج المتمثلة في الهيئات الإدارية والأمانة العامة التي أسهمت برسم خطة العمل في الوطن، والتي أكدت على ضرورة تشكيل فروع الاتحاد في الوطن على أساس أن كل محافظة تشكل فرعاً قائماً بذاته. ونظراً للصعوبات التي استجبت بالاتصال بغزة، فقد تقرر تشكيل لجنة تحضيرية لقطاع غزة، في ظل متابعة الهيئة الإدارية للضفة فروعها، وبناءً عليه تم تشكيل 15 لجنة تحضيرية في كل من القدس، رام الله، نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، أريحا، بيت لحم، الخليل، غزة، المحافظة الوسطى، محافظة شمال غزة، رفح، وخان يونس، وتم إعداد العوامل المساعدة من لوائح ناظمة، كما تم استئجار مقرات لهذه الفروع.

- وتابعت الأمانة العامة والهيئات الإدارية في الضفة وغزة إطلاق حملة الانتساب للاتحاد، وتم تنظيم مئات الاجتماعات للحديث عن الاتحاد والتعريف بنظامه وأهدافه، ورغم التعثر الذي شاب عملية الانتساب لأكثر من ظرف، إلا أن العملية قد توجت بنتيجة نحو 130,000 منتسبة، في فروع الوطن إضافة لفروع الشتات. وبغض النظر عما يمكن أن يُقال حول آلية التنسيب، والتي جنحت إلى أن تكون تنسيبات جماعية للأطر النسائية، حيث لم تتم في المواقع المحلية للاتحاد، أو بإرادة العضوة بشكل مباشر، ويعود هذا لأسباب متعددة: أحدها تمثل بتعقيدات الحواجز والحصار. إلا أنها مع الملاحظات النقدية بشأنها، مكنت الاتحاد من إرساء قاعدة جماهيرية يمكن أن يستند لها في انطلاقته الجديدة، كما فتحت الآفاق لتقديم الاتحاد لجمهور النساء، باعتباره الإطار الموحد للنساء في الوطن والشتات، والممثل للمرأة في المحافل الفلسطينية والعربية والدولية، وأسهمت هذه العملية التنظيمية الواسعة في عقد 18 مؤتمر فرع في الوطن والشتات والتي شارك بها 1443 عضوة، وقد ناقشت المؤتمرات النظام الأساسي للاتحاد، وقدمت الاقتراحات لتعديله، كما نوقشت وثيقة "الرؤيا المستقبلية"، وقامت المؤتمرات بوضع خطط عملها وانتخبت ما مجموعه 237 عضو هيئة إدارية، و290

- عضوة للمؤتمر العام، التي أسهمت في رفق الاتحاد بكوادر شابة وهيئات إدارية منتخبة ووسعت صف الكادر النسائي على مستوى المحافظات.
- على أهمية ما أنجز في هذا المجال إلا أن علينا العمل لتجاوز كافة المظاهر السلبية التي رافقت هذه العملية لاسيما المتعلقة منها بآلية الانتساب.
  - وبعد انتخاب الهيئات الإدارية الجديدة تابعت الأمانة العامة توزيع المسؤوليات داخلها وانتظام اجتماعاتها الدورية، والعمل قدر الإمكان على توفير احتياجاتها، لكنها لم تضع آلية لفتح باب الانتساب مجدداً وتسييد الاشتراكات واستكمال البنية التنظيمية للفروع (مناطق ومحليات) الأمر الذي يستدعي معالجتها في الخطة القادمة.

#### فروع الاتحاد الخارجية

تأثرت أوضاع فروع الاتحاد القائمة خارج الوطن، منذ انعقاد المؤتمر الرابع للاتحاد وحتى يومنا بعاملين رئيسيين:

1- التطورات السياسية التي وقعت على أوضاع الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير، وانعكاساتها المباشرة التي طالت العلاقة مع تجمعات اللاجئين والمؤسسات الشعبية المرتبطة بمنظمة التحرير.

2- انتقال قيادة ومقر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الى الوطن بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي أدى الى تركيز الجهود على إعادة بناء الاتحاد في الداخل وأضعف العلاقة المنتظمة مع فروع الخارج. هذا مع التأكيد على القرار الذي اتخذته الأمانة العامة للاتحاد بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية والمتعلق بسياسة الاتحاد الذي يؤكد على تمثيله للمرأة الفلسطينية في الوطن والشتات. وعليه فقد تواصل العمل مع فروع الاتحاد في الخارج ولكن ضمن ظروف سياسية وقانونية وأمنية مختلفة نوعياً عما كان عليه الوضع قبل هذا المفصل التاريخي.



وعليه، فقد شهدت فروع الاتحاد في الخارج حالة من عدم الاستقرار والتشتت القيادي، كما عانت بعض فروع في بعض البلدان العربية من توقف عملها، وهو ما حصل في فرع الكويت عام 1990 وفرع العراق عام 2003م. وعادت كوادر اتحادية باعداد كبيرة الى الداخل كان معظمهم من اعضاء المجلس الاداري للاتحاد او في الهيئات الادارية للفروع.

والتقرير التالي يتعرض لاهم الانجازات في الفروع مستخلصة من التقارير التفصيلية المقدمة من الفروع :

- **فرع لبنان:** واصل فرع لبنان صموده رغم التحديات الكبرى التي واجهته على المستويات الامنية والاجتماعية والمعيشية؛ وحافظ على صيغة عمله القيادية المنتظمة القائمة على الائتلاف الوطني في ظروف داخلية فلسطينية معقدة ومتداخلة. لقد توسعت قاعدة الاتحاد، وتم استحداث لجان مناطق ومحليات ولجان اختصاص في المخيمات المنتشرة في لبنان، هذا إضافة للمراكز العديدة التي انشئت لتلبية الاحتياجات الضرورية للمرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني: رياض أطفال، نوادي، مشاغل، مكتبات، مراكز تأهيل... الخ
- يعتبر الدور الذي يقوم به فرع الاتحاد في لبنان مركزيا في حياة الأسرة والمرأة الفلسطينية في المخيم، خصوصا في ظل المخاطر الأمنية المتواصلة والاعتداءات المتكررة على العنوان السياسي للاجئين الفلسطينيين متمثلاً بالمخيمات، وآخرها مأساة مخيم نهر البارد الذي دمر وشرذ اهله، ولم يتم العمل على اعادة اعمارهم حتى الان.. هذا اضافة للحرمان الدائم من الحقوق المدنية

والاجتماعية وتقاوم ظواهر البطالة والفقر والتفكك الاسري والتهجير المتواصل ومخاطر التوطين.

في مواجهة هذه الاوضاع فقد طور الاتحاد برامجه الوطنية السياسية والاجتماعية معاً، كما يستدل على ذلك من تنظيم الانشطة والفعاليات والبرامج على قاعدة التمسك بالهوية والانتماء للوطن. كما يعمل في الاتحاد عدد واسع من الكوادر النسائية المدربة والمؤهلة.

ويملك فرع الاتحاد في لبنان علاقات جيدة مع القوى النسائية اللبنانية، وله حضور هام في الحياة السياسية الفلسطينية في لبنان. ونبرز فيما يلي بعض توصيات الفرع للمؤتمر لأهميتها:

- توسيع اطر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وتعميق الممارسة الديمقراطية وضمان استقلالتيه بما ينسجم مع البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- تعزيز مشاركة المرأة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التنفيذية والتشريعية.
- ايجاد آليات للضغط على الحكومة اللبنانية بهدف الحصول على الحقوق المدنية، وطرح القضية في جميع اللقاءات واثاء المنتديات والمؤتمرات وذلك من خلال الاتحاد ووزارة شؤون المرأة.
- المطالبة بإعادة اعمار مخيم نهر البارد، واستخدام كل المنابر من اجل اثاره الموضوع.

- استناداً لخصوصية وضع المرأة في لبنان كنتيجة للمعاناة الخاصة المتمثلة بفقدان الحقوق وبالبطالة، تبرز أهمية الاخذ بعين الاعتبار دعم برامج الفرع بالامكانيات المتاحة.
- لان المرأة الفلسطينية شكلت ضمانة اساسية لتعزيز الوحدة في كافة المراحل النضالية يتوجب عليها لعب دور فاعل في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتأكيد على القرار الفلسطيني المستقل تحت راية ( م. ت. ف )، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا والحفاظ على الثوابت الفلسطينية التي اقرتها المجالس الوطنية المتعاقبة.
- ضرورة ايجاد حل بالتنسيق مع الاجهزة المختصة في السلطة اللبنانية للاخوة الفلسطينيين فاقدى الاوراق الثبوتية الذي نزحوا عام 1967 .
- فرع مصر: يشهد الفرع استقراراً نسبياً منذ تشكيله على الرغم من تاثر حركته ونشاطه بالتطورات السياسية، الا ان التغييرات المشار لها لم تمس آلية الانتظام والعمل. وعليه فقد عقد الاتحاد ثلاثة مؤتمرات بعد المؤتمر الرابع للاتحاد العام، وشكل ستة مراكز في مناطق تمركز الفلسطينيين في القاهرة. ولا بد من الاشارة الى ان لفرع الاتحاد في القاهرة مساهمات ثابتة:
- أ ( دعم الطالبات الفلسطينيات منذ تأسيس بيت الطالبات الفلسطينيات عام 1964 قام الاتحاد في مصر باستقبال الطالبات الفلسطينيات في المواقع التي يتعرض فيها الشعب الفلسطيني للعدوان والتهجير، وطالبات غزة كنّ المجموعة الأحدث التي عني بها بيت الطالبات بعد العدوان الاسرائيلي وانقطاع مجموعة من الطالبات عن ذويهن،.هذا اضافة لتولي الفرع تسديد الرسوم للطلبة الفلسطينيين غير القادرين على

اتمام دراستهم ( عددهم 200 ). وتبني الصرف على أسر فقيرة واستقبال جرحى الانتفاضة ثم جرحى العدوان الاخير على غزة.

ب) والمساهمة الثانية الثابتة تتعلق باحياء التراث الفلسطيني عبر لجنة التراث التي تشكلت منذ تاسيس الفرع ويعمل بها الان حوالي 120 امرأة فلسطينية.

وقام الفرع بأنشطة ثقافية وإعلامية وتوثيقية واسعة تتعلق باوضاع اللاجئين والمرأة والطفل الفلسطيني، كما تم إنشاء كورال "عباد الشمس" عام 1987 الذي شارك في عدد من المهرجانات الوطنية والدولية.

ويملك الفرع في مصر موقعا تمثيلا ثابتا في لجنة المرأة التابعة لجامعة الدول العربية، هذا اضافة لمشاركته باسم فلسطين في مجموعة السيدات الدبلوماسيات الافريقيات والاسيويات وعضوية اللجنة المصرية - الفلسطينية لدعم الانتفاضة. حافظ فرع الاتحاد - ومقره في القاهرة - على تماسه الدائم مع القضية الوطنية سياسياً ومادياً، وقدم اسناداً مالياً واسعاً للانتفاضة ولجرحى غزة ولعائلات الشهداء، كما طور فرع الاتحاد برامجه مؤخراً واصبحت تتجه للجمع بين السياسي والاجتماعي، واستحدث عددً من البرامج الخاصة بالتركيز على اوضاع المرأة الفلسطينية ومناقشة المفاهيم المستجدة في الحركة النسائية الفلسطينية.

تأثر الفرع بمغادرة عدد من الكوادر النسائية المعروفة الى الوطن بعد عام 994، الا انه واصل المسيرة ورفد الهيئة الادارية بخبرات وكوادر نسائية جديدة.

• **فرع الكويت:** توقف العمل وانتهى الوجود المادي والسياسي للفرع منذ عام 1990م، وقد كان للفرع مساهمات مشهودة على صعيد الأسر الفلسطينية في

الكويت، وكذلك على صعيد توفير الدعم المادي المتواصل للانتفاضة الفلسطينية في الداخل، هذا اضافة الى انشاء لجنة التراث التي بدأت في الكويت ومن ثم انتقلت الى عمان. المساهمة الابرز للفرع مع الاسر الفلسطينية تتعلق بتوفير الدعم لتعليم الطلبة من ابناء الاسر التي لا تستطيع الوفاء بالاقساط المطلوبه. هذا اضافة لانشطة ثقافية واعلامية واسعة. وقد انتقلت بعد عام 1990 معظم كوادر الفرع الى الاردن، وشكلت مركزا للتراث الفلسطيني مرتبطاً مع سفارة فلسطين في الاردن، ويضم المركز الآن عشرات الكوادر النسائية الفلسطينية في عمان، ويعمل في مشروعين إنتاجيين ناجحين ( التطريز والمطبخ الانتاجي ). هذا اضافة الى تنظيم المعارض السنوية الناجحة والقدرة على تسويق الانتاج. ويسهم مركز التراث في دعم عدد واسع من الجمعيات والمؤسسات داخل الوطن.

• **فرع العراق:** توقف فرع الاتحاد وكان مقره بغداد بعد الاحتلال الامريكي عام 2003، وقد سكنت في المقر عائلات فلسطينية طردت من منازلها، واضطرت العائلات لاحراق الوثائق والاوراق خوفا من مدهامات الجماعات المسلحة كما ورد في التقرير. منذ المؤتمر الرابع للاتحاد العام وحتى عام 2003م عقد الفرع 12 مؤتمراً كان اخرها عام 2001، حيث بلغ عدد اعضاء الجمعية العمومية حينها حوالي الفين امرأة فلسطينية. وشكل الاتحاد سبع لجان في مناطق المخيمات الفلسطينية. وقد كان لفرع الاتحاد في العراق مساهمات هامة في التواصل مع النساء الفلسطينيات وعبر برامج التاهيل المهني واحياء التراث

الفلسطيني ومساندة اسر الشهداء، هذا اضافة لعشرات الندوات والمشاركة في المنتديات والاحتفال بالمناسبات الوطنية.

عاش الفرع ظروف الحصار الاقتصادي الذي استمر 13 عاماً على العراق، وطور برامج عمله لتلبية احتياجات الاسر الفلسطينية في تلك الفترة الزمنية العسيرة، ولم يتوقف برنامجه المتعلق بالتواصل الدائم مع البرنامج الوطني الفلسطيني وما يترتب عليه من مهمات تتعلق بالتعبئة والتأهيل.

- **فرع الجزائر:** اعيد تشكيل الفرع للمرة الثانية في عام 2007، حيث عقد مؤتمره وانتخبت هيئته الادارية. منذ ذلك الوقت قام الفرع بانشطة واسعة على المستويات الاعلامية والثقافية في اوساط التجمعات الفلسطينية وبالتجاور مع الفصائل الفلسطينية الموجودة في الجزائر. للفرع صلات ومشاركات مع الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، ويشترك في فعاليات الجزائر عاصمة الثقافة العربية، وصلات مباشرة مع وسائل الإعلام الجزائرية من صحافة وبرامج اذاعية. اقام الفرع عدة معارض ومهرجانات في المناسبات الوطنية الفلسطينية ويشترك الفصائل الفلسطينية جميع مناسباتها ايضاً.

قامت الهيئة الادارية ايضاً بمشروع مرسوم لاطفال فلسطين وانشطة سياسية بارزة اثناء العدوان الاخير على غزة.

- **في الاردن:** لا وجود لفرع للاتحاد في الاردن كما هو معروف.. وقد عملت كوادر وقيادات الاتحاد المتواجدة في عمان تحديداً بصيغة الهيئات النسائية في الاردن التي تراستها لسنوات طويلة رئيسة الاتحاد الاخنت "عصام عبد الهادي" وذلك في الفترة الواقعة بين عام 1982 - 2007م.

تتجمع في الاردن كوادر نسائية فلسطينية بارزة عملت في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في مواقع مختلفة، وقد شاركت عبر صيغه الهيئات في تنظيم عشرات الانشطة السياسية والمادية الداعمة للمرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني اثناء الانتفاضتين على وجه الخصوص، واثناء العدوان الاخير على غزة وفي كل المناسبات الوطنية والفعاليات التي تخص الشعب الفلسطيني والمرأة الفلسطينية (تظاهرات اعتصامات, مذكرات... الخ).

هذا بالاضافة للفعاليات الواسعة التي نظمتها الهيئات النسائية تضامناً مع الشعب والمرأة العراقية اثناء محنة الحصار والعدوان والاحتلال، كما نظم الفعاليات المؤيدة للشعب اللبناني، حيث نظمت مهرجانات ومسيرات تضامنية واسعة تحديداً عام 2006.

التوصية المرفوعة للمؤتمر تتعلق بضرورة تفعيل دور اعضاء المجلس الاداري والكوادر الفلسطينية المقيمة في الاردن بالتواصل الدائم والمستمر مع القيادة الجديدة المنتخبة للاتحاد في مؤتمره الخامس.

- **في سوريا:** واجه الفرع عثرات كبيرة بعد عام 1982 وتوقف العمل به حتى عام ( 1998 )، وذلك لدى قيام الأمانة العامة بتشكيل لجنة تحضيرية للاتحاد مقرها في دمشق، وكان معروفا ان المهام التي ستقوم بها اللجنة ستكون محددة جداً بحكم طبيعة العلاقات السياسية القائمة مع قيادة منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية. هذه الصيغة وعلى الرغم من تواضع ما هو مطلوب منها، الا انها لم تتمكن من تجاوز الظروف السياسية القائمة رغم المحاولات المبذولة، واقتصر الأمر على عقد عدة اجتماعات في بداية التشكيل ومن ثم توقفت.

## سمات العمل في فروع الخارج:

من الاستعراض السريع للإنجازات والقراءة المدققة في تقارير الفروع يمكن استخلاص ما يلي:

1- تتباين برامج العمل في فروع الاتحاد في مخيمات اللجوء والشتات، وفقاً لتباين الاحتياجات والظروف السياسية والأمنية والاجتماعية المباشرة في البلدان العربية المختلفة، إلا أن الثابت والسمة المشتركة ما بينها جميعاً، يتمثل بأنه وعلى الرغم من المحن الكبيرة التي مرت بها الحركة الوطنية الفلسطينية في جميع الساحات منذ 1982، أي منذ خروج الوجود المسلح من الساحة اللبنانية، وتبديد الإنجازات المتراكمة على مدى عشرات السنين، إلا أن الصمود ومواصلة العمل قد استمر، عبر التكيف الإيجابي مع الظروف المستجدة.

2- هناك تركيز كبير لدى جميع الفروع على التمسك بالهوية الوطنية الفلسطينية والدفاع عنها، والتعبير عنه في كل المراحل، والأنشطة والبرامج الجامعة ما بينها تتمثل في:

تبنى برامج التراث وحياء المناسبات الثقافية والسياسية في كل فرع... الخ. مع ذلك فقد استجبت بعض الاتجاهات لدى قيادات الفروع واتجه عدد من البرامج لملامسة الواقع الاجتماعي وأضافت البرامج الخاصة بهذا المحور إلى جانب السياسي.

3- التمويل الخارجي للمشاريع والبرامج: استجبت العلاقات مع المنظمات الدولية بعد غياب منظمة التحرير الفلسطينية عن لبنان تحديداً، ونشوء



اوضاع اجتماعية تستدعي التدخل والاسناد على جميع المحاور بسبب الفقر الشديد وتقليص خدمات الانروا، وحظر العمل بحوالي سبعين مهنة على الفلسطينيين في لبنان.

- في مصر: هناك تعاون متواضع مع بعض المؤسسات الدولية لعدد من المشاريع ولكن هذه العملية تجري بحذر شديد.

4- ضعف العلاقة بين الامانة وفروع الخارج ومتطلبات معالجة العلاقة في المرحلة القادمة مما ادى الى بروز عدد من الإشكالات الداخلية. الا انها لم تصل حد التأثير على الدور الجوهرى للفروع في اوساط تجمعات اللاجئين والمرأة الفلسطينية.

5- تواصلت الفروع بصورة معقولة مع الداخل الفلسطيني في جميع المراحل السياسية، وقد عبرت عن ذلك طبيعة البرامج والانشطة والاسناد المتواصل، تحديداً في ظروف الاغلاق والحصار والعدوان الاسرائيلي المتواصل.

6- زيادة المشاركة في عضوية المجلس الوطني لتبلغ 32 عضو ومشاركة الاتحاد بثلاث عضوات في المجلس المركزي.

- 7- المشاركة في الوفود الخارجية في منظمة التحرير في المحافل الدولية والتي كان أبرزها المشاركة الحيوية في الاجتماعات الدورية للجنة الثالثة في الأمم المتحدة واستناد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة السنوي حول وضعية المرأة الفلسطينية على التقرير المقدم من الاتحاد العام للمرأة.

- 8- بناء شبكة علاقات عربية ودولية والمشاركة في المؤتمرات العالمية للنساء وآخرها مؤتمر بيجين 1995، واجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة لمناقشة بيجين +5 في عام 2000، والمساهمة في وضع الاستراتيجيات العالمية للمرأة وقد شغل الاتحاد ولا يزال نائب رئيس في الاتحاد النسائي العربي، ولعب دوراً مركزياً في إعادة توحيد الاتحاد وعقد مؤتمر في 2007 ، وكذلك الأمر في الاتحاد النسائي الديمقراطي الذي يشارك

الاتحاد في هيئته التنفيذية، ويحتل موقع نائب الرئيس وقد لعب الاتحاد دوراً أساسياً في تطور الحركة النسائية العربية والدولية.

- 9- وقد مثل إعداد وثيقة حقوق المرأة عام 1994، خطوة نوعية في سياق تطوير برنامج الاتحاد لجهة معالجة القضايا الخاصة المباشرة للمرأة كما شكل انجاز التقرير الوطني حول أوضاع المرأة الفلسطينية الذي قدم لمؤتمر بيجين 1995 وثيقة إجمالية حول أوضاع المرأة الفلسطينية في الوطن والشتات، وقد استند إليه في انجاز الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية، والتي تم إعدادها من قبل الاتحاد العام والمراكز النسوية واللجنة التنسيقية ما بين الوزارات عام 1998، والتي كان احد بنودها السعي لاعتماد مبدأ التمييز الايجابي المرهلي كوسيلة عملية للإسراع في القضاء على التمييز ضد المرأة ولزيادة نسبة تمثيلها في كل من المجلس الوطني والتشريعي وفي أجهزة الحكم المحلي والمجالس البلدية.
- وتابع الاتحاد استصدار قرار التمييز الايجابي للمرأة من اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية المنعقد في رام الله آذار 2003 ، والذي استند عليه الاتحاد لإطلاق حملة تطوير مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية والتشريعية.

## ثانياً: في مجال التشريعات والقوانين

### قوانين الانتخابات العامة والمحلية

لعب الاتحاد دوراً مركزياً في تطوير المشاركة السياسية للمرأة في انتخابات المجالس المحلية والمجلس التشريعي، وذلك من خلال اطلاق الحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة في الانتخابات وتوحيد الجهود لاعتماد مبدأ التدخل الايجابي لصالح المرأة وقرار " الكوتا"، وبذلت جهود كبيرة ومتواصلة على مدى اكثر من عامين قامت بها اطراف الحملة الوطنية مع الاتحاد العام وجميع الاطر والمراكز النسائية والاحزاب والقوى السياسية، اسفر عن اقرار مبدأ التمييز الايجابي للمرأة في المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في 2003/3/10 كما تم اقرار قانون انتخابات مجلس الحكم المحلي قانون انتخاب للمجلس التشريعي وتخصيص حصة للمرأة " كوتا " لا تقل عن 20% من القوائم الانتخابية كخطوة تساعد في التعجيل بالمساواة التي ينص عليها القانون الاساسي الفلسطيني وعلان الاستقلال وتنسجم مع القوانين والاتفاقات الدولية وتوجت هذه الحملة

بنجاح حيث بلغ عدد الفائزات في مجالس الحكم المحلي 530 امرأة، فاز منهن 296 عضوة بالمنافسة، و 234 عضوة عن طريق الحصة، وبلغت نسبة تمثيل المرأة 19% من مجمل الفائزين، كما ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي من 5.6% الى 13% حيث فازت 17 امرأة مقابل 5 نساء سابقا في عام 1996.

### تشكيل اللجنة الوطنية لقانون الاسرة

والتي تشكلت من الاتحاد والاطر والمراكز النسوية والمؤسسات الحقوقية والتي تهدف الى وضع قانون موحد للأسرة في فلسطين حيث لا زالت القوانين الخاصة بالاحوال الشخصية في الضفة تختلف عن تلك السارية في قطاع غزة ، وقد قدمت اللجنة مقترحا كمسودة لمشروع قانون الاسرة قائم على الانصاف والمساواة وبمشاركة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني اضافة الى الاتحاد العام والمنظمات والمراكز النسائية والحقوقية واعتبار ان قانون الاسرة يهتم المجتمع وليس المرأة فقط ، ومنتظر الظروف المناسبة لقراره .

### مراجعة وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية

وضع الاتحاد عام وثيقة حقوق المرأة في عام 1994 ، وقد تمت هذه المراجعة لبنود الوثيقة بالتنسيق ما بين الاتحاد العام للمرأة والمنظمات والمراكز النسوية ووزارة المرأة، وبالتعاون مع المعهد القانوني لجامعة بيرزيت، وتضمن الوثيقة الحقوق الاساسية للمرأة في المجالات السياسية والصحية والتعليمية والاقتصادية والمدنية، وقد بارك الرئيس محمود عباس هذه الوثيقة ونعمل على اقرارها كمرجعية لحقوق المرأة الفلسطينية .

### قانون العمل:

التدخل في مناقشة وقرار قانون العمل الفلسطيني بما يضمن عدم التمييز ضد المرأة في ظروف العمل والترقي والحصول على العلاوات، كما تم اعتماد التدخل في مناقشة قانون العقوبات، لا سيما المادة التي تبيح الاستفادة من العذر المحل المخفف لدى القتل على خلفية الشرف، وستبدالها ببند يعتبر جرائم التي تتم على خلفية ما يسمى بشرف العائلة كجناية وجرية يعاقب عليها القانون. وقد تقدم الاتحاد والمؤسسات والمراكز بتقديم مقترح باصدار مرسوم بخصوص العنف الموجه ضد النساء .

- رفع مذكرة لرئيس المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تطالب بالتوقيع على معاهدة الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة وقد وقع عليها الرئيس محمود عباس في اذار 2009م .

- اقرار تشكيل صندوق النفقة بعد تدخلات من الاتحادات والمراكز النسوية لضمان حقوق المرأة المطلقة والارملة والمشاركة في عضوية الهيئة القيادية المسؤولة عن هذا الصندوق .

### **في المجال الوطني والسياسي والاجتماعي:**

يشارك الاتحاد من خلال هيئاته المختلفة في محافظات الضفة وغزة وفي فروع الخارج بجميع النشاطات والفعاليات الهادفة لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي من خلال المشاركة في اللجان الشعبية لمواجهة الاستيطان وجدار الفصل العنصري وفي لجان الدفاع عن الاسرى والاسيرات وتنظيم الفعاليات للمطالبة بالافراج عنهن في لجان حق العودة واية تشكيلات على ارض الوطن وفي مواقع الشتات.

وفي اطار مساهمة الاتحاد في الخروج من الازمة السياسية الراهنة التي تتمثل بالانقسام الحاصل في الساحة الفلسطينية، قدم الاتحاد مبادرة سياسية داعية الى ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية كسلاح رئيسي للشعب في مواجهة الاحتلال، والى الالتزام بوثيقة الاسرى وقد شارك الاتحاد في لجنة الحوار الوطني المنبثقة عن المجلس المركزي الفلسطيني.

### **على صعيد التكافل الاسري:**

ادى الحصار المفروض على شعبنا الفلسطيني من جانب الاحتلال الاسرائيلي الى عدم تمكن الاسر الفلسطينية من الانفاق على احتياجاتها المعيشية الرئيسية او الايفاء بالرسوم الدراسية للطالبات والطلاب، لذا نظم الاتحاد برنامجاً يقوم على كفالة الاسر الفقيرة، او المساهمة في دفع رسوم طلاب او طالبات بالتعاون مع منظمات نسائية عربية ادت الى المساهمة في سداد جزء من احتياجات الاسر الفلسطينية.

### **العقبات التي واجهت عمل الاتحاد**

- تشنت أعضاء قيادة الاتحاد "الأمانة العامة - المجلس الإداري" وعدم إمكانية انتظام الاجتماعات الدورية بسبب من الصعوبات الخارجة عن إرادتنا.
- الحصار الاقتصادي والأمني وإغلاق المناطق والفصل بين الضفة وغزة وبناء جدار الفصل العنصري، وفرض الحصار على القدس أضاف عبئاً جديداً على حركة الاتحاد.
- عدم توفير موازنة ثابتة للاتحاد لتغطية النشاطات أو تلبية الاحتياجات الضرورية للفروع.

### المهمات واتجاهات العمل القادمة

إن إعادة تحديد دور وموقع الاتحاد في الحركة الوطنية والجماهيرية يشكل مدخلاً ضرورياً لرؤية التطوير البرنامجي المطلوب للاتحاد، ولا يمكن الحديث عن الدور المطلوب من الاتحاد في هذه المرحلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر فيها الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية بعيداً عن رؤية هوية ورسالة الاتحاد السياسية باعتباره قاعدة من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية والهوية الموحدة ذات الطابع الشعبي والديمقراطي، ورسالة الاتحاد التي تتلخص بالنهوض بالدور الوطني للمرأة في معركة الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني من موقع الشراكة في المسؤولية والواجب الوطني وفي الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء من موقع حقوق المواطنة والمساواة وهذا يستدعي:-

### على صعيد الدور الوطني:

- إبراز الشخصية السياسية المستقلة للاتحاد باعتباره اتحاداً شعبياً ممتداً لأوسع قطاع اجتماعي وليس اتحاداً لنظام سياسي، كما هي حال اتحادات المرأة في عدد من الأنظمة العربية ليتمكن من لعب دور ضاغط انطلاقاً من شخصيته الاعتبارية الشعبية والموحدة سواء في الموضوعات أو المواقف ذات العلاقة بقضايا الصراع مع الاحتلال أو القضايا الداخلية ذات العلاقة بالسياسات المعتمدة في شتى المجالات بما في ذلك صياغة التحالفات مع القطاعات والفئات التي يلتقي معها في الموضوعات المختلفة، إن الاضطلاع بهذا الدور من شأنه أن يكرس نفوذ مستقل للمرأة والحركة النسائية الفلسطينية

التي خاضت كل أشكال النضال، ويقوي وضعها ويراكم رصيدها في الحركة الوطنية ويضع الاتحاد في موقع الممثل لمصالح النساء والمدافع القوي عن حقوقهن.

- اعتماد أشكال عمل وبرامج مشتقة من عناصر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في هذه المرحلة وبخصوصية نسوية مثل الدفاع عن الأسرى والأسيرات الفلسطينيات، قضايا المرأة اللاجئة، نضال النساء ضد الجدار والاستيطان، مقاطعة البضائع الإسرائيلية، المشاركة في الفعاليات الوطنية، ابتداء وتطوير برامج الإغاثة والطوارئ للصوص أمام الاعتداءات المتكررة للاحتلال، على أن تشكل لجان عمل ممتدة لهذه المحاور تستهدف تعبئة النساء وزجهن في المهمات والأخذ في الاعتبار لخصوصية أشكال العمل استناداً إلى خصوصية الوضع والمعاناة في موقع السكن (مدينة، قرية، مخيم) أو موقع العمل والمهنة.

- الانخراط في النضال السياسي الديمقراطي وتعبئة النساء لخوض معارك وقضايا الصراع الديمقراطي السياسي باعتبار قضيتها جزء منها الانتخابات بكل عناصرها، القوانين (قانون الخدمة المدنية، الضمان الاجتماعي، العقوبات) والتفاعل مع مطالب القطاعات الأخرى مثل المعلمين، العمال، الطلبة، القطاع الصحي، والتدخل بالرأي في قضايا الفساد والفلتان الأمني.

#### على صعيد الدور الاجتماعي:

- التأثير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة بالمرأة والأسرة والطفل وبلورة سياسات واضحة ومحددة، فالإتحاد بصفته الجامعة والواسعة التي نتطلع لان يجسدها، هو القادر على الربط المحكم بين الوطني والاجتماعي والقادر على صياغة تحالفات واسعة باعتباره الإطار التنظيمي الأشمل والمؤهل لتطوير استراتيجيات لها علاقة بأولويات احتياجات المرأة وبذلك هو الجهة الوحيدة المخولة للتصدي لمثل هذه القضايا سواء في مجال استصدار القوانين كقانون الأحوال الشخصية أو تعديلها أو في مجال التصدي للدفاع عن المكتسبات.

- تدريب وورش العمل الخاصة بكادر الإتحاد لتطوير قدراته القيادية في العمل الجماهيري والتطوعي والتدريب في مجالات واختصاصات متعددة مثل التخطيط، الإدارة، التعبئة بالقوانين.

- إن الاضطلاع بهذا الدور يتطلب استكمال بناء الإتحاد كحركة نسائية جماهيرية فاعلة والتعامل مع مفهوم العضوية باعتبارها حق للمرأة الفلسطينية يكتسب بالانتساب الفردي والمباشر، وتوسيع انتشاره في المدن والقرى والمخيمات والوصول إلى مختلف البلدان

- التي يتواجد فيها الشعب الفلسطيني واستكمال الهيكل التنظيمي، وانتظام العملية الديمقراطية في جميع هيئات الاتحاد.
- إيجاد الآليات المناسبة من أجل تطوير التواصل بين الفروع والأمانة العامة والذي يضمن مواكبة التطورات في وضع المرأة الفلسطينية.
  - على الصعيد الإعلامي
  - إعداد فيلم (قرة عيني) حول معاناة أمهات الشهداء خصوصاً الأطفال رداً على تصريحات ملكة السويد في بداية الانتفاضة التي اتهمت الأمهات الفلسطينيات بإرسال أطفالهن إلى الموت.
  - إعداد حملة إعلامية تتضمن بوستر، سبوتات، ستيكرز، يافطات وملفات تتضمن مواد مختلفة حول المرأة والاتحاد في إطار حملة انتخابات الفروع.
  - إصدار بيانات في كافة المناسبات الوطنية التي تهم المرأة.
  - إعداد نشرات في بعض المناسبات مثل 8 آذار ومناسبات أخرى مختلفة.
  - توجيه كتب ومذكرات للمجلس التشريعي، ومجلس الوزراء، والأمم المتحدة، الجامعات العربية، المنظمات النسائية العربية والدولية، ومنظمات حقوق الإنسان حول معاناة المرأة والشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال والعدوان الإسرائيلي.
  - تنظيم مؤتمرات صحافية، وإصدار ملفات وبطاقات للمناسبات المختلفة.
  - العمل الدائم على إيجاد تمويل من أجل إصدار نشرة أو مجلة باسم اتحاد المرأة وقد قامت اللجنة الإعلامية بتحضير مشروع متكامل.

#### على صعيد العلاقات الخارجية

- يشارك الاتحاد العام في عضوية الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي منذ سنين طويلة ويحتل الاتحاد موقع نائبة الرئيسة، وعضوية المكتب التنفيذي وعضو المكتب الإقليمي العربي والذي يضم في عضويته فلسطين، لبنان، مصر، سوريا، الأردن، المغرب، البحرين، وتشارك ممثلة الاتحاد في الاجتماعات التي تعقد بشكل دوري في لبنان وسوريا. وللاتحاد دور قوي ومركزي في جميع فعاليات المكتب الإقليمي، وفي المكتب التنفيذي الذي يعقد اجتماعاته بشكل دوري في جميع قارات العالم، وقد شارك وفد يمثل الاتحاد في مؤتمر الاتحاد الذي عقد في فنزويلا بدعوة من حكومة الرئيس شافيز واتحاد نساء فنزويلا.

- كما شارك الاتحاد في الاجتماع الأخير الذي عقد في مقر الاتحاد الأوروبي، عبر عن تضامن نساء العالم مع الأسيرات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية، وعن التضامن الكامل مع المرأة الفلسطينية كما قررت إرسال وفد تضامن مع المرأة الفلسطينية والقيام بحملة عالمية للتضامن مع النساء والأطفال في السجون الإسرائيلية.
- قيام وفد كبير من الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي بزيارة تضامن مع المرأة الفلسطينية أثناء حصار الرئيس أبو عمار في 2002.
- قيام وفد من الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي بزيارة ثانية في العام 2005 وعلى رأسه مارسيا كايوس رئيسة الاتحاد.
- مشاركة الاتحاد في المسيرة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني في نيويورك وواشنطن بمشاركة عدة وفود عربية.
- حضور وفد دولي يمثل مؤسسة سوزان مبارك إلى فلسطين للتضامن والاطلاع على أوضاع المرأة ونتيجة ذلك تقرر دعم بعض مشاريع الاتحاد.
- زيارة وفد اتحاد المرأة للمشاركة في أعمال مؤتمر اتحاد النساء الفرنسيات وقد تم تقديم دعم مالي لطالبات بعض المدارس (بيتونيا).
- قيام وفد يمثل الاتحاد بالمشاركة في أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) تحت عنوان عشر سنوات بعد بيجين.
- مشاركة الاتحاد في أعمال اللجنة الثالثة للمرأة في الأمم المتحدة.
- مشاركة الاتحاد في اجتماعات لجنة المرأة العربية في الجامعة العربية.
- مشاركة الاتحاد في مؤتمر النساء العالمي في بيجين.
- توقيع اتفاقية تعاون ودعم مع اليونيفام لمدة ثلاث سنوات.

#### على صعيد المشاريع المنجزة

- توبعت على امتداد السنوات الماضية في غزة وبرز ما أنجز في هذا المجال بناء مقر للاتحاد العام للمرأة من ثلاثة طوابق في غزة بدعم من U.N.D.P ومؤسسة التعاون.



